دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر 2006-2015

أ. أسماء حاجي
جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر
Asma-dz24@hotmail.fr
أ. بن موفق زروق
جامعة الجلفة
bzarrok40@gmail.com

Le rôle des investissements directs étrangers dans le développement économique

Le cas de l'Algérie 2006-2015

HADJI Asma
Faculté des sciences économiques ; université de Guelma ;Algérie
ben mouafek zarok
université de djalfa

Received: April 2017 *Accepted: May 2017* *Published: June 2017*

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث قمنا بتسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما ثم دراسة هذه العلاقة في الجزائر خلال الفترة 2006-2015.
من خلال تتبعنا لتطور كل من تأثيرات الاستثمار الأجنبي على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري، غير أن العلاقة القوية نظريا لم تكن بنفس التأثير والقوة بالنسبة للجزائر حيث لاحظنا ضعف حجم الاستثمارات في الجزائر الأمر الذي قلل من أهميتها في مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وفي التشغيل، وهو الأمر الذي جعل دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية دون مستوى الطموحات والقدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين.
الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري، التنمية الاقتصادية، الناتج الوطني الخام.
رموز JEL: F21، F29، O11، E01

Résumé:
Cette étude vise à examiner la question de l'investissement étranger direct et de mettre en évidence le rôle qu'il joue dans la réalisation du développement économique, Cette étude présente un survol des fondements théoriques et des études et recherches relatives à la compréhension de l'investissement direct étranger (IDE), de ses diverses apparences, ses caractéristiques et son importance dans le développement économique. La première parties est consacrée au la relation et le rôle de l'IDE dans la théorie économique et précisément dans les théories de développement. et en deuxième partie na savon examinés cette relation en Algérie durant la période 2006-2015.
Nous avons suivis l'évolution des chacun des effets d'investissement direct étranger (IDE) sur les variables globale de l'économie algérienne, mais la relation théorique solide n'était pas la même influence et la puissance pour l'Algérie, où nous avons noté la faiblesse du volume des investissements en Algérie, ce qui a réduit l'importance de sa contribution au produit intérieur brut et dans l'emplois, ce qui a fait le rôle de l'investissement étranger dans la réalisation du développement économique sans le niveau des ambitions et des capacités qui abondent en Algérie dans divers domaines.
Mots clés : Les investissements directs étranger (IDE), le climat de l'investissement, le développement économique, produit intérieur brut (PIB) nationale.

المقدمة:

في السنوات الأخيرة أصبحت مختلف الدول النامية تتسابق جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، حيث عمدت الى تعديل سياستها وتوفير الحوافز والمناخ الملائم، كونه يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات. وهو اليوم يعتبر أحد أهم عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية.

فعلى مدى العقود الثلاث الماضية تغير موقف الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعد تجنب هذا النوع من الاستثمار خاصة في سنوات السبعينات بسبب المعتقدات والايديولوجيات واتهامه بالمساس بالسيادة الوطنية، بدأت الدول النامية بالاهتمام به وبذل الكثير من الجهد والعمل الجاد لجذب هذه الاستثمارات، وهي تبني عليها أمالا كبيرة تتعلق بالتنمية والتغلب على الفقر والبطالة أو على الأقل التخفيف منهما، بالإضافة الى تطوير بيئة الأعمال المحلية ونقل التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة وتطوير الاستثمار المحلي. والجزائر كغيرها تندرج ضمن هذا السياق في التسابق لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويهدف هذا العمل الى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق التنمية الاقتصادية؟ وهل هذا الأمر ينطبق على الاقتصاد الجزائري؟

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال اختيارنا للموضوع محل الدراسة الى:

1- توفير إطار نظري شامل لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى معرفة الدور الممكن للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2- القاء الضوء على ركائز البيئة الاستثمارية في الجزائر والتشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

3- المساهمة في إثراء المعرفة الاقتصادية في هذاا لميدان من خلال دراسة الموضوع وتجميع الإحصائيات والمعطيات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومناخه بصفة عامة، والوارد إلى الجزائر بصفة خاصة.

4- ابراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال سنوات الدراسة.

المناهج المتبعة:

من أجل معالجة الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي كونهما يتماشيان وطبيعة الموضوع، حيث اعتمدنا عليهما في العديد من مواضيع البحث كالتطرق إلى المفاهيم الأساسية والمتعلقة الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ومحدداته، وكذا مفاهيم التنمية الاقتصادية ومحدداتها، بالإضافة إلى تحليل المعطيات والاحصائيات عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته في التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال دراسة تأثيره على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري.

تقسيم الدراسة:

لإعطاء الموضوع حقّه تمّ التطرق من خلال هذه الدراسة الى:

المحور الأول: الإطار النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما

1- الاستثمار الأجنبي المباشر

2- التنمية الاقتصادية

3- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية

المحور الثاني: واقع مساهمة الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية في الجزائر

أولا: الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار

2- التنظيم القانوني للاستثمار في الجزائر

3- تدفق الاستثمار الأجنبي الى الجزائر

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر

المحور الأول: الإطار النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما

نحاول في المحور الأول الذي يمثل القسم النظري من الدراسة التعرف على ماهية كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر

نتعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مفهومه، أشكاله ومحدداته.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن أن يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر، إذ يمكن أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية ويسمح بتحويل التكنولوجيا، يوفر فرص العمل، ومن جهة ثانية فهو أداة للسيطرة لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات متعددة الجنسيات، وعليه فالاستثمار العالمي غير محدود (رؤوس الأموال الأجنبية) حيث يحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف بحسبها نوع الاستثمار.[i]

كما يمكن تعريفه على أنه: "عبارة عن انشاء مشاريع جديدة، وتوسيع المشاريع القائمة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أم لامتلاكه أسهم احدى الشركات مع اكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه ويرافق الاستثمار المذكور انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف".[ii]

وفي تعريف المعهد العربي للتخطيط الاستثمار الأجنبي المباشر هو بتملك 10 % أو أآثر من رأسمال الشركة على ان ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها.[iii]

وتعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC له: الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلدآخر (البلد المضيف) بقصد إدارته"[iv].

2- أشكال الاستثمار الأجنبي ا لمباشر:

ينطوي الاستثمار المباشر على أشكال عدة أهمها:

أ- الاستثمار المشترك: ويدعى أيضا بالاستثمار الثنائي، وهو استثمار أجنبي قائم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني سواء كانت هذه المشاركة بنسب متباينة وفقا للظروف وبحسب ما تسمح به التشريعات الوطنية في هذا الصدد، أو نسب متساوية بين رأس المال الوطني أو الأجنبي، حيث تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية.[v]

ب- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي: وهو الشكل الاكثر تفضيلا، وذلك بسبب ما تتمتع به هذه الشركات من حرية كاملة في الارادة والاشراف على هذه المشاريع، فضلا عن توقع تحقيق الأرباح العالية من خلال هذا الاستثمار، وكذلك امكانية التغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة من الاقطار المضيفة على المستوردات[vi].

ت- الاستثمار في المناطق الحرة*: تهدف الاستثمارات في المناطق الحرة إلى تطوير الصادرات والاندماج في الاقتصاد الدولي، وتخضع الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة لنظام تشجيعي للغاية، بحيث تستفيد من عدة امتيازات لا توجد في المناطق الأخرى.[vii] وتكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية، حيث يكون الاستثمار هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال القوانين المنظمة له وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع موجهة للتصدير.[viii]

ث- مشروعات أو عمليات التجميع: وهي تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الاجنبي والبلد المضيف يتم بموجبها قيام الطرف الاول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين، مثلا سيارة لتجميعها بشكل منتج نهائي.[ix]

ج- عمليات الاندماج أو التملك: وهو قيام الشركات بالاندماج او شراء شركات اخرى بما يعرف بالشركة القابضة او التابعة وقد ازدادت هذه العمليات بالفترة الأخيرة وأصبحت مصدرا اساسيا للاستثمار الاجنبي المباشر[x].

ح- الشركات متعددة الجنسيات: تعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، لقد تعددت التعاريف و تنوعت حسب المعايير التي ارتكزت عليها، فمن بين هذه التعاريف نذكر: "هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية والبشرية وفي نفس الوقت تتبع استراتيجية مشتركة، كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات، حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن مئة مليون دولار، كذلك يعتبر من العوامل الهامة في هذا التحديد, طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة، حيث تستبعد من نطاق المجموعات متعددة الجنسية الشركات التي تقوم بالتصدير فقط، هذا حتى إذا كانت تمتلك فروعا أجنبية للبيع .[xi]

3- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك ثلاث عوامل رئيسية يعتمدها المستثمر الأجنبي (المتمثل عادة في الشركات المتعددة الجنسيات) للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي: سياسات الدولة المضيفة، الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات، والمواصفات الاقتصادية للدول المضيفة، ويمكن تفصيل.ويمكن تفصيل محددات الدولة المضيفة للاستثمار ضمن ثلاث عناوين رئيسية هي وهي: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، وتيسير الأعمال.

الشكل رقم (01): محددات الاستثمار

المصدر: حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر – قضايا وتعاريف–**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة، 2004، ص.7.

وبطبيعة الحال، فان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى وذلك وفقا لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لبناء تلك الاستثمارات.

ثانيا: التنمية الاقتصادية

نتعرف على ماهية التنمية الاقتصادية عن طريق مفهومها والتمييز بينها وبين النمو الاقتصادي.

1– مفهوم التنمية الاقتصادية:

هي عملية متعددة الأبعاد التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما، أي أنها عملية خفض أو القضاء على الفقر، سوء توزيع الدخل، البطالة، بعد أن كانت تعني النمو الاقتصادي.[xii]

كما تعني التنمية الاقتصادية أيضا: تغير مع تحسن بفعل حدث أو اجراء إداري. ويرى البعض الاخر أن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.[xiii]

وما تجدر الإشارة إليه أن التنمية ليست تركيبة من الإجراءات والسياسات الموحدة والمعروفة والتي تقضي على التخلف في البلدان النامية، بل على كل بلد اتخاذ النموذج التنموي الذي يتناسب مع ظروفه وإمكانياته وتحقيق الأهداف التنموية المطلوبة القصيرة والبعيدة المدى والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. من هنا تبرز أهمية التخطيط للتنمية باعتباره أسلوب علني للتحكم في الحركة العامة المستقبلية.

2- التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي:

إن التنمية الاقتصادية كوسيلة للخروج من التخلف وكهدف تسعى الدول النامية لتحقيقه تتداخل مع النمو الاقتصادي، لذا نرى ضرورة التمييز فيما بينهما وبعد التطرق لمفهوم التنمية الاقتصادية نعرض مفهوم النمو الاقتصادي.

مفهوم النمو الاقتصادي: هو الزيادة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. وهذا المفهوم يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد اجمالي الناتج المحلي في بلد ما ويزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي.[xiv]

ويكمن الفرق بينه والتنمية الاقتصادية كونه يضير الى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي، بينما تعتبر التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة بالإضافة الى حدوث تغير في الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والثقافية، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف، ولهذا فان التنمية اشمل من النمو أنها تعني النمو بالإضافة الى التغير.[xv]

3- تمويل التنمية الاقتصادية:

يرى بعض الاقتصاديين أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال بسبب القوى الدائرية المفرغة والتي تشمل الطلب على رأس المال (الاستثمار) والذي يتحدد أساسا بالحافز على الاستثمار وسعة السوق وعرض رأس المال والذي تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار وطالما أن الدخول منخفضة نظرا لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار منخفضة كذلك.

لذا فإن التنمية الاقتصادية تستدعي أولا كسر هذه الدائرة، بمعنى إيجاد كافة السبل لتكوين رؤوس الأموال اللازمة لهذه التنمية والتي توجه إلى:

- تحسين وزيادة رأس المال الاجتماعي.
- تحسين نوعية عنصر العمل بالتعليم والتدريب والخبرة.
- إعادة تخصيص الموارد وذلك بالتحول من استخدامات تتسم بانخفاض الإنتاجية إلى استخدامات تتسم بارتفاعها بما في ذلك استخدام موارد جديدة لم تكن مستغلة من قبل.
- اقتصاديات الحجم وما يترتب عليها من وفرات.
- تحسين طرق الإنتاج باستخدام التكنولوجيات الحديثة.

وعموما فإن الدول النامية تحصل على حاجتها من الأموال من مصدرين رئيسيين هما: **الموارد المحلية** (مدخرات القطاع العائلي، مدخرات قطاع الأعمال الخاص، مدخرات قطاع الأعمال العام، الادخار الحكومي) **والموارد الأجنبية** (المنح والمعونات الأجنبية الرسمية، القروض من الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية، الاستثمار الأجنبي مباشر وغير مباشر).[xvi]

ثالثا: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال كونه مولد للدخل عبر زيادة قيمة الإنتاج الكلي، وفي رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وذلك من خلال عدة آليات أهمها[xvii]:

– تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسّن ميزان المدفوعات.

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية وغير المادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات.

–يمثّل الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في تحسين فاعلية الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات.

– تقليص البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات حتى تقوم بأعمالها الخاصة.

– رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني وأثره الإيجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذك من خلال القيام ببرامج تنموية متوسطة وطويلة الأجل.

– مع التوجه لتطوير المشاريع مباشرة فإن الاستثمار الاجنبي المباشر يساعد على تعزيز الامكانيات الاقتصادية، وذلك من خلال الاستثمار في مجالات جديدة أي في أنشطة اقتصادية مختلفة وهو ما يؤدي إلى تنويع الاقتصاد بالدرجة الأولى، وبناء مؤسسات قائمة وتعزيز قدراتها، كل ذلك يدفع إلى إضافة عنصر المنافسة المتزايدة إلى الاقتصاد، الأمر الذي يمثل قوة دافعة للتنمية الاقتصادية.

–بالإضافة الى ما سبق نضيف أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الأجور عند الحديث عن مستوى الأجور في الدول النامية والأثر الذي يحدثه استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عليه أي الفرق بين مستوى الأجور الذي توفره الشركات المحلية والأجور التي تدفعها الشركات متعددة الجنسيات المتوطنة على مستوى الاقتصاد المضيف نجد أن النظرة التقليدية والمعروفة لدى العامة ترجح كفة هذه الأخيرة وتقر بارتفاع مستوى الأجور على مستواها.[xviii]

– كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثير قوي ومباشر على المنافسة في الدول المضيفة لأن توطن الشركات متعددة الجنسيات سيدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشط المنافسة على المستوى المحلي، والتي تترجم من خلال تحسين الإنتاجية، انخفاض الأسعار والتخصيص الفعال للموارد المتاحة.

– ويعتبر نقل التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال جلب المستثمرين الأجانب للمهارات الإدارية والتقنية لمشاريعهم، إذ يشجع هذا الأخير المنافسين المحليين على الاستفادة في بناء قدراتهم التكنولوجية وتبني طرق تحسين إنتاجية العمل والإدارة وبالتالي رفع القوة الانتاجية العاملة المحلية وتطوير التكنولوجيا.

– ويتجلى الأثر الذي يفرزه الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري بطريقة غير مباشرة حيث انه ينشأ إما نتيجة للتعلم والخبرة المكتسبة بفعل احتكاك العمالة المحلية بالشركات متعددة الجنسيات، أو نتيجة للتشريعات التي تسنها حكومات الدول المضيفة كقيود على هذه الشركات حتى تضمن أقصى استفادة منها في مجال تأهيل رأس المال البشري المحلي؛ وتتجاوز هذه الأثار مستوى العمال المتواجدين على مستوى الشركات متعددة الجنسيات لتشمل كذلك رأس المال البشري الذي تتوفر عليه الشركات المحلية من

خلال انتقال العمالة المؤهلة إلى الشركات المحلية أو عن طريق الموردين المحليين الذين يتم تحسين مهاراتهم لزيادة جودة السلع الموردة إلى الشركات متعددة الجنسيات عن طريق المعايير التي تفرضها عليهم هذه الشركات.[xix]

– الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة الفرص التجارية فالاستثمار والتجارة عنصران متكاملان بصورة متزايدة، وأيضا توفير الفوائد البيئية والاجتماعية وسيكون لها أثر مع مرور الوقت في رفع المعايير البيئية والاجتماعية للبلاد من خلال اعتماد الشركات المحلية لهذه المعايير.

– ونتيجة للاتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكامل* بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، والتي تنشأ عن طريقة تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[xx]

– إن ضعف إمكانياتها المالية وعدم قدرتها على الشراء المباشر للتكنولوجيا ذات التكلفة المرتفعة أدت بأغلب الدول النامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ليكون قناة للحصول على التكنولوجيا المتطورة والاحتكاك بمصدر الإبداع وهي الشركات متعددة الجنسيات وفروعها والتي قد تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في نقل جزء من مخزونها التكنولوجي إلى البلدان النامية المضيفة ما ينعكس إيجابا على الأجهزة الإنتاجية لهذه الدول، وعلى تنافسيتها في الخارج.[xxi]

المحور الثاني: واقع مساهمة الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية في الجزائر

نحاول من خلال هذا المحور دراسة واقع مساهمة الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك بدراسة حالة الاقتصاد الجزائري وتأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الكلية للاقتصاد للفترة 2006-2015.

أولا: الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نعبّر عن الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال ترتيب الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم المناخ الاستثماري وحجم الاستثمارات الخارجية التي تستقطبها السوق الجزائرية وذلك بعرض وتحليل التدفقات الواردة والصادرة والأرصدة المقابلة لكل عام ومرتبة الجزائر ضمن الترتيبات العالمية في هذا المجال.

1- ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار:

سعت الدولة الجزائرية إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خطوة منها لسد الفجوة الموجودة بين الاستثمار والمدخرات المحلية وفي مختلف القطاعات، حيث تنبع أهمية المناخ الاستثماري من خلال أثره على جلب أو طرد الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ففي هذا العنصر سنحاول تحليل وتقيم مناخ الاستثمار الجزائر بالاعتماد على بعض المؤشرات الدولية المتاحة والمستخدمة في قياس مدى ملائمة ظروف بيئة الأعمال الجزائرية في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتعتبر المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار أداة فعالة لتحليل طبيعة بيئة الأعمال ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في بلد معين من عدمه. وسيحاول هذا العنصر تبيان وضع الجزائر في مختلف هذه المؤشرات بما يسمح بتكوين صورة واضحة عن طبيعة المناخ الاستثماري وأثره على حجم الرساميل المنسابة إليها في شكلها المباشر.

الجدول رقم (01): ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية للاستثمار

المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سهولة الأعمال	134	136	143	148	151	153	161	163	156
التنافسية	-	-	142/87 دولة		144/110 دولة		144/79دولة		87
الشفافية	178/111	180/105	180/112	180/105	94	100	88	-	-
الحرية الاقتصادية	183/107	179/105	179/132	140	145	146	157	154	-
التنمية البشرية	188/104	96	96	93	93	83	-	-	-

المصادر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات من تقارير ومواقع رسمية للبنك الدولي:

- http://francais.doingbusiness.org/rankings.
- The Global Competitiveness Report: 2014–2015 -2011.2012-2013
- The transparency international corruption index report: 2015-2013-2011-2010.
- www.tranparency.org.
- Economic Freedom index report: 2016-2015-2014-2013-2011-2009.
- www.heritage.org/index/ranking.
- Rapport sur le développement humain : 2015-2014-2012-2010.

مؤشر سهولة أداء الأعمال مؤشر مركب يتكون من 10 مؤشرات فرعية تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية بالبلد محل الدراسة. وبالنظر إلى وضع الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة 2009-2017 يظهر تأخرها في الترتيب الدولي بل وأنها تستمر في التراجع باستمرار من المرتبة 134 سنة 2009 الى 163 سنة 2016، ثم تتحسن في 2017 بتقدمها خمس مراتب لتصل الى المرتبة 156 دوليا وتظل في ذيل الترتيب العالمي.

تظهر تقارير التنافسية العالمية ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري عموما وتراجعه من الرتبة 87 الى 110 عالميا بين عامي 2011 و2014، ثم تحسنت تنافسيته لتصل الى الرتبة 79 سنة 2016 ثم تتراجع الى 87 سنة 2017. وقد أرجعها التقرير إلى مجموعة عوائق تواجه أصحاب المشاريع خلال مزاولتهم لأنشطتهم الاستثمارية في الجزائر كتفشي البيروقراطية وصعوبة الحصول على التمويل وانتشار الرشوة بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية واليد العاملة الماهرة.

بالنسبة لمؤشر الشفافية لا يختلف الأمر كثيرا عن سابقيه فالجزائر تحتل مراكز متأخرة أيضا بـ 111 سنة 2009 الى 88 سنة 2014 وهو أحسن ترتيب حصلت عليه الجزائر في مؤشر الشفافية خلال سنوات الدراسة. وهو ما يعني أن الجزائر في نظر المستثمرين المحليين والأجانب والمنظمات الدولية، هي من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة التي تمثل عقبة حقيقية أمام إقامة المشاريع الاستثمارية، وتؤدي إلى زيادة تكلفة إنجازها.

بحسب ترتيبها في مؤشر الحرية الاقتصادية يتضح أن أداء الجزائر وضعها في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة خلال الفترة 2009-2016 يتضح من الجدول رقم (01) أن أسوأ رتبة تنقيط حصلت عليه الجزائر كان سنة 2015 بالمرتبة 157 ودخلت الجزائر في منطقة الحرية المعدومة سنة 2013 بـ 49.6 نقطة. وسبب تراجع ترتيب الجزائر في هذا المؤشر هو التراجع المسجل في تنقيطها في

أغلب المؤشرات الفرعية المكونة له كمؤشر محدودية الفساد، ومؤشر حرية القطاع المالي والملكية الفكرية، وحرية الاستثمار، وحرية العمل. إن هذه الأرقام تعبر على أن بيئة الأعمال في الجزائر لا زالت تتميز بكثير من القيود التي تحد من عملية الاستثمار بسبب كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية وغموض القوانين والتشريعات المنظمة للجوانب التجارية والمالية والنقدية وهو ما يستوجب العمل على تسهيل العملية الاستثمارية ومحاربة الفساد ونشاط السوق السوداء وحماية حقوق الملكية الفكرية.

مؤشر التنمية البشرية من خلال قراءة أرقام هذا الجدول يتبين أن الجزائر حققت تطورا مهما في هذا المؤشر، إذ انتقلت من الرتبة 105 سنة 2009 الى 83 سنة 2014، أيضا يمكن الإضافة على معطيات الجدول بأن الجزائر كانت ارتقت وانتقلت من تصنيفها ضمن التنمية البشرية المنخفضة سنة 1980 الى تنمية بشرية متوسطة سنة 1990 لترتقي بعدها الى البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة 2010، ومرد ذلك تحسن المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر. ففي سنة 2012 ارتفع، متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 73.4 سنة، وانخفض معدل الأمية لدى البالغين إلى 22% مقابل ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي إلى 5402 دولار. ويضاف إلى ذلك الارتفاع المسجل في الاعتمادات المخصصة لقطاعي التربية والتعليم والصحة في ميزانية الدولة، مما أدى إلى زيادة قدرتهما الاستيعابية وتوفير فرص أفضل للتمدرس وتحسين الاستفادة من الخدمات الصحية.[xxii]

الجدول(02): مقارنة الجزائر عالميا في مؤشرات الاستثمارلسنة 2016

المؤشر	الجزائر	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	الو.م.أ	ألمانيا
شفافية المعاملات*	6.0	6.0	7.0	5.0
مسؤولية المسيرين**	6.0	5.0	9.0	5.0
سلطة المساهمين***	4.0	4.0	9.0	5.0
حماية المستثمر****	5.3	5.0	8.3	5.0

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطياتdouing business 2016:

يظهر من خلال الجدول رقم (02) أن الجزائر على العموم تتمتع بمؤشرات أفضل من المعدل العام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وبطبيعة الحال بعيدة كل البعد عن الذي توصلت الية الولايات المتحدة الأمريكية من مناخ عام للاستثمار التي حققت مؤشرات حد مرتفعة في كل المجالات.

ما يمكن اضافته على ما ورد في الجدولين السابقين عن المناخ الاستثماري في الجزائر أن الجزائر بدأت مسيرة تنموية حديثة بانتقالها إلى اقتصاد السوق وانفتاحها على العالم الخارجي وذلك بتطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي والتي تقتضي تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- التنظيم القانوني للاستثمار في الجزائر:

وقد صاحب هذا التوجه الانفتاحي صدور قانون 1993 الذي يمنح مجموعة من التسهيلات اللازمة لتدعيم واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد تلته عدة مراسيم وتشريعات مكملة طوال فترة التسعينات إلا أن هذا لم يؤد إلى استقطاب استثمارات كبيرة وذلك نظرا لعدم الاستقرار السياسي الذي مرت به البلاد، وواصلت الجزائر جهودها في سبيل الوصول إلى قانون تشريعي ناجح يحقق امتيازات في الجانب الاستثماري وبذلك صدر قانون 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عمله والذي يمنح المزيد من الامتيازات للمستثمرين وبإنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI،[xxiii] وثم تعديل هذا القانون عدة مرات في السنوات اللاحقة 2006 الى غاية 2009 الذي أدرج قاعدة 49/15 ، ثم قانون 2016 و2017 اللذان منحا تسهيلات عديدة للمستثمرين الأجانب في الجزائر حيث تقرر نزع حق الشفعة وقاعدة 51 /49 بالمائة المطبقة على الاستثمارات

الأجنبية في الجزائر من نص قانون الاستثمار، [xxiv]حيث تضمن قانون المالية لسنة 2017 إجراءات تسهيلية واسعة أيضا إجرائيين يمسان القطاع المصرفي والمالي، الأول يتعلق بتشجيع البنوك للدخول في البورصة ،وهو ما يشكل من الناحية العملية آلية لفتح رأسمال هذه البنوك ،مع التشديد على ابقاء سلطة رقابية و سلطة ضبط لبنك الجزائر ،التي تمنح الترخيص .بالمقابل تضمن مشروع قانون مالية 2017 ،أيضا إمكانية حيازة الأجنبي لأكثر من 49 بالمائة من الرأسمال الاجتماعي في القطاع البنكي والمالي. ويتعلق الأمر بتحفيز مسار عصرنة القطاع، بفعل التكثيف في المنافسة من جهة وجلب الخبرة والإبداع والعصرنة من جهة أخرى. هذه الإمكانية ممنوحة أيضا لفائدة المؤسسات المستثمرة في قطاع صناعة المعرفة على ألا يتعدى نصيب الأجنبي في رأسمال هذه المؤسسات 66 بالمائة وهذا بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار.[xxv]

إلا أنه في واقع الأمر لا يجب التركيز على اجتذاب الاستثمارات من حيث الكم بل من حيث النوع، إذ يجب أن تكون هذه الاستثمارات موجهة نحو ترقية القطاعات التي تملك فيها الدولة فرصا لتطويرها.

3- -تدفق الاستثمار الأجنبي الى الجزائر:

تملك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر للفترة 2002-2015 وقيمتها ثم تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر المعبرة عن رأس المال الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2005-2015، والقيم مقيمة بالدولار الأمريكي الجاري.

الجدول (03): عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر وقيمتها للفترة 2002-2015

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع		%		القيمة بالمليون دج		%	
	2002-2012	2015	2002-2012	2015	2002-2012	2015	2002-2012	2015
محلي	31594	7838	%99	98.59%	1743783	1360269	68%	92.32%
أجنبي	410	112	1%	1.41%	803057	113145	32%	7.68%
المجموع	32004	7950	100%	100%	2546840	1473414	100%	100%

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات www.andi.dz

الجدول (04): تدفقات وأرصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر 2005-2015

FDI	التدفقات		الأرصدة	
(مليون دولار)	الواردة	الصادرة	الواردة	الصادرة
2005	1,145.34	20.19-	8,222.01	574.84
2006	1,888.17	33.97	10,110.18	608.82
2007	1,743.33	150.63	11,853.51	759.44
2008	2,631.71	317.98	14,485.22	1,077.43
2009	2,753.76	214.81	17,238.98	1,292.24
2010	2,301.23	220.49	19,540.20	1,512.73
2011	2,580.35	533.51	22,120.56	2,046.24
2012	1,499.42	41.30-	23,619.98	2,004.94

2013	1,692.89	268.29–	25,321.87	1,736.65
2014	1,506.73	18.30–	26,819.60	1,718.35
2015	587.31–	103.22	26,232.29	1,821.57

المصدر: **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، نشرية فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، السنة الرابعة والثلاثون العدد الفصلي الثاني، أفريل 2016، ص.15.

شهدت سنة 2006 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2005 بتغير قيمته 742.83 مليون دولار أمريكي، وسجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا و مرتفعا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغ ارتفاعا قيمته 888.38مليون دولار أمريكي، وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الازمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات في سنة 2009 ارتفاعا طفيفا بنسبة 6,43% أما في سنة 2010، فقد سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعا محسوما على المستوى العالمي، و هو ما يدل على التأثر المتأخر لتدفقات الاستثمار الدولية المتجهة نحو الجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالمية (استثمارات في قطاع المحروقات)، في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 إلى 2,580.35دولار نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما سمي بالربيع العربي و هو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري خصب و توفر الاستقرار، ثم ابتداء من لكن خلال سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا لتسجل 1499 مليون دولار وهذا راجع إلى فرض قاعدة 51/49 الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009)، والتي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51 في المائة على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع بالإضافة عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد خمسة وعشرون سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار، وكانت سنة 2015 هي الأسوأ على الاطلاق برقم سلبي بلغ – 587.31 مليون دولار في ظل الأزمة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري وتدهور سعر برميل النفط.

ويمكن ادراج الجدول الموالي كمقارنة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الدول العربية لتبيان موقع الجزائر وترتيبها ضمنها وتأكيدا لما جاء في تحليل الجدول (04).

جدول رقم (05): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2014 و 2015

الدولة	2014	2015	الحصة من الاجمالي لعام 2015 (%)	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الإمارات	10,823	10,976	27.5	152	1
السعودية	8,012	8,141	20.4	129	2
مصر	4,612	6,885	17.3	2,273	49
العراق	4,782	3,469	8.7	-1,313	-27
المغرب	3,561	3,162	7.9	-399	-11
لبنان	2,906	2,341	5.9	-565	-19
السودان	1,251	1,737	4.4	486	39
الأردن	2,009	1,275	3.2	-735	-37
قطر	1,040	1,071	2.7	30	3
تونس	1,063	1,002	2.5	-61	-6
سلطنة عمان	739	822	2.1	83	11
ليبيا	50	726	1.8	676	1,351
الصومال	434	516	1.3	82	19
موريتانيا	500	495	1.2	-5	-1
الكويت	953	293	0.7	-660	-69
جيبوتي	153	124	0.3	-29	-19
فلسطين	160	120	0.3	-40	-25
الجزائر	1,507	-587	-1.5	-2,094	-139
اليمن	-1,787	-1,191	-3.0	596	33
البحرين	1,519	-1,463	-3.7	-2,981	-196
سورية	-	-	-	-	-
الإجمالي العربي	44,288	39,913	100	-4,375	-10

المصدر : الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2016 (تم تعديل بيانات 2014 من المصدر)

شكل رقم 02: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية بالمليون دولار لعام 2015

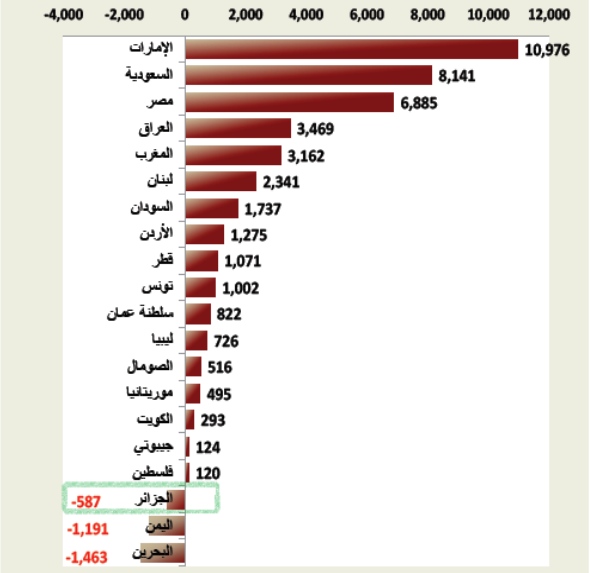

كما سبق الذكر شهد2015 تدهور مطلق في تدفقات الاستثمار الأجنبي الى الجزائر وهذا راجع الى الأزمة النفطية التي يعيشها العالم. ومن خلال الشكل الموالي نظهر موقع الجزائر بين الدول العربية من حيث عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003الى 2016.

* خلال الفترة من يناير الى ابريل 2016

شكل رقم03: عدد شركات الاستثمار الاجنبي المباشر العاملة في الدول العربية ما بين عامي 2003 و2016

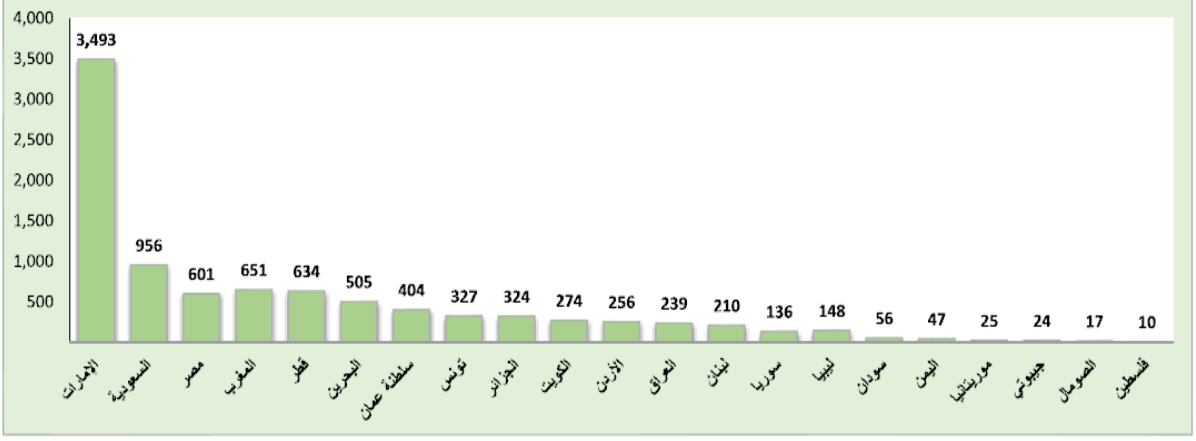

الصدر: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، نشرية فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، السنة الرابعة والثلاثون العدد الفصلي الثاني، أفريل 2016، ص. 7.

أظهر الشكل أن الجزائر تقريبا تتوسط الدول العربية بالمرتبة التاسعة من أصل 21 دولة من حيث عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 324 شركة وتتفوق تونس على الجزائر بشركتين اثنين فعدد الشركات الأجنبية في تونس بلغ 326 شركة بينما أتى المغرب في المرتبة الرابعة بـ 651 شركة.

الجدول رقم (06): أهم الدول المستثمرة في الجزائر بين جانفي 2011 الى ديسمبر 2015

أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015				
الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
إسبانيا	7	2,232.1	2,880	3
قطر	2	2,150.0	3,089	2
تركيا	2	1,737.3	3,342	2
لوكسمبورغ	1	837.3	342	1
المملكة المتحدة	7	408.7	2,659	6
فرنسا	15	376.6	1,631	13
جنوب أفريقيا	1	350.0	638	1
سويسرا	3	286.2	561	3
ألمانيا	6	175.8	1,360	6
ميانمار (بورما)	1	159.8	342	1
أخرى	42	664.1	3,858	39
الإجمالي	**87**	**9,378**	**20,702**	**77**

المصدر: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص.15.

يظهر من خلال الجدول أن الدول الأوروبية هي أكثر الدول استثمارا في الجزائر خلال الفترة 2011-2015 وتسيطر على الحصة الأكبر على الاطلاقفرنسا بـ 15 مشروعا و13 شركة، تليها كل من اسبانيا وبريطانيا بـ 7 مشاريع بـ 3 و6 شركات على التوالي،

ثم ألمانيا بـ 6 مشاريع و6 شركات، بينما لم ترد ضمن قائمة أكثر عشر دول استثمارا في الجزائر من الدول العربية سوى قطر بمشروعين وشركتين.

الجدول (07): أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر عن الفترة 2011-2015

أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015			
الشركة	البلد	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)
Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo	أسبانيا	5	2,209
Qatar Petroleum (QP)	قطر	1	2,000
Taypa Tekstil	تركيا	1	900
ArcelorMittal	لوكسمبورغ	1	837
Tosyali Holding	تركيا	1	837
Pretoria Portland Cement (PPC)	جنوب أفريقيا	1	350
LafargeHolcim	سويسرا	1	277
Shwe Taung	ميانمار (بورما)	1	160
Clarke Group	المملكة المتحدة	1	156
Ooredoo (Qatar Telecom)	قطر	1	150
Other Companies		73	1,502
الإجمالي		87	9,378

المصدر:نفس المرجع السابق، ص.15.

الشكل رقم (04): توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر حسب القطاعات عن الفترة 2011-2015

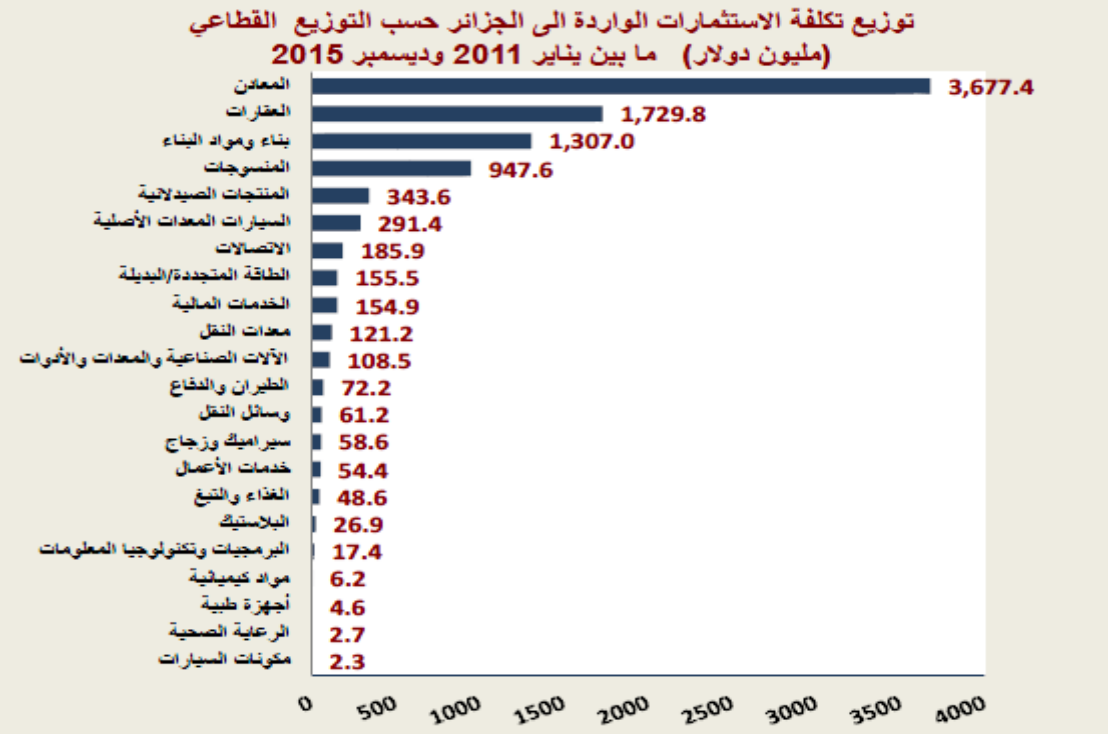

المصدر: نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

يظهر من خلال الشكل أن النسبة الأكبر من تكلفة الاستثمار الأجنبيالوارد الى الجزائر خاصة بنشاطات استخراجية خاصة بالمعادن والتي مثلت ما نسبته 39.21% من اجمالي التكاليف للفترة المدروسة (من جانفي 2011 الى ديسمبر 2015)، يليها قطاع العقارات بـ 1,729.8مليون دولار، وحظي قطاع مكونات السيارات بالقيمة الأقل بـ2.3 مليون دولار.

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر

نحاول اسقاط الدراسة النظرية على الواقع الاقتصادي الجزائري لنرى ان كانت العلاقة المثبة نظريا محققة فعليا في الجزائر، من خلال دراسة تطورات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر مع تطورات المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري من ناتج داخلي خام، ومعدل النمو وقيمة الصادرات ثم التوظيف، وكذلك من خلال دراسة المساهمة المباشرة الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الناتج الوطني الخام وفي التوظيف.

الشكل رقم (05): تطور كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة ومعدل الناتج الوطني الخام للجزائر 2006-2015

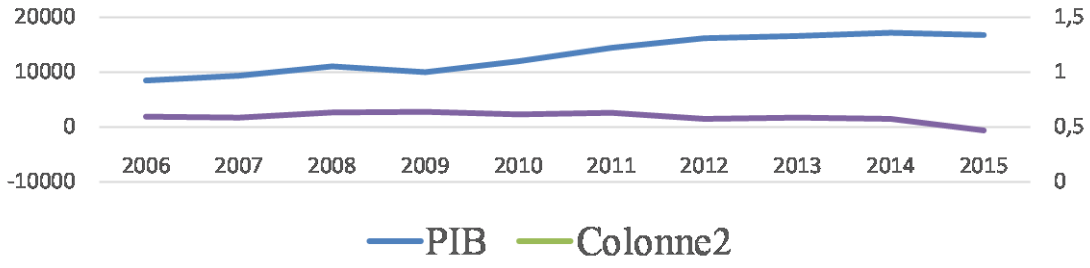

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات من التقارير الرسمية لـ :

- بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الرابعة والثلاثون العدد الفصلي الثاني أفريل 2016.
- بالنسبة للناتج الوطني الخام: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 33، مارس 2016.

يظهر الشكل أنه في طيلة فترة الدراسة ل كان لكل من تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة الى الجزائر والناتج الوطني الخام نفس المنحى تقريبا باستثناء الفترتين من 2011الى 2012 ومن 2014 الى 2015 أين استمر الـ pib في الزيادة بينما عرف الـ FDI انخفاضا ضئيلا في الفترة الأولى وحادا في الفترة الثانية.

من أجل اظهار العلاقة بأكثر دقة ارتأينا ادراج الرسم البياني الموالي الذي يبين تطور مساهمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الوطني الخام والذي يتجلى من خلاله أن للاستثمار الأجنبي المباشر مساهمة فعليا في الناتج الوطني الخام الجزائري غير أن هذه المساهمة ضئيلة جدا طيلة فترة الدراسة من 2006-2015 وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أقصى نسبة مساهمة في الناتج الوطني الخام الجزائري سنة 2009 بمساهمة قدرها 2% بينما سجلت سنة 2015 مساهمة سلبية قدّرت بـ-024%.

الشكل رقم(06): تطور نسبة مساهمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الوطني الخام 2006-2015

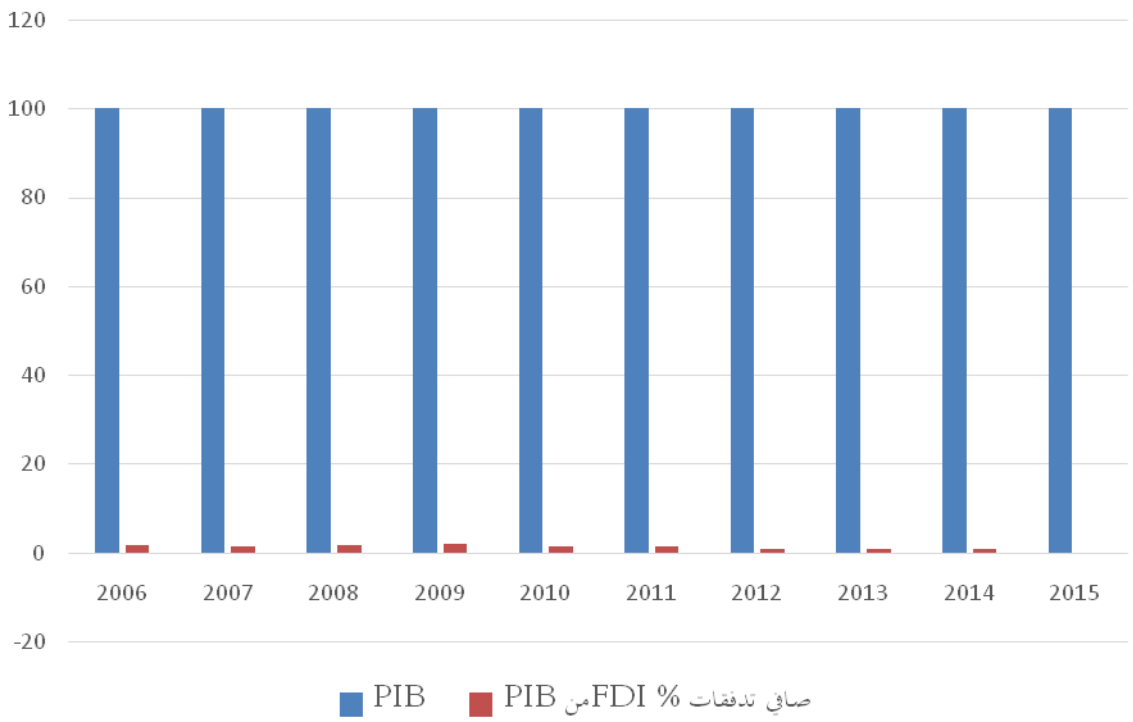

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات من الموقع الرسمي للبنك العالمي.

الشكل رقم (07): تطور كل من صادرات الجزائر مقابل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة للجزائر 2006-2015

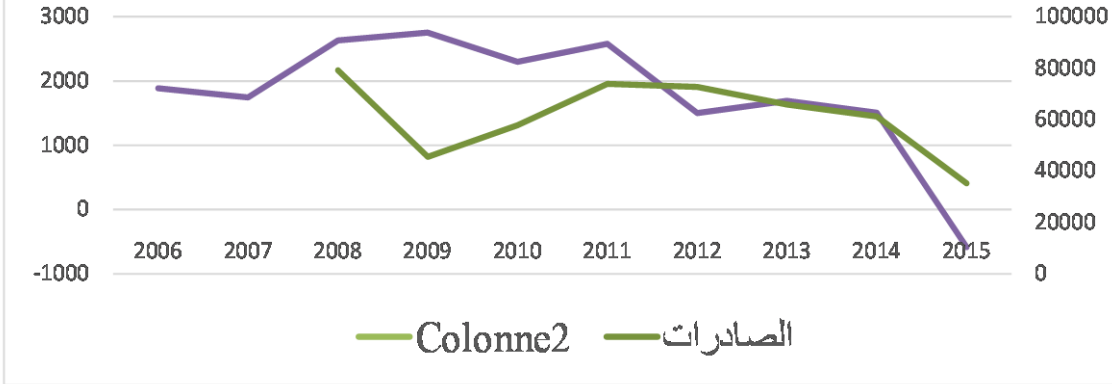

المصدر: نفس المرجعين السابقين.

يظهر الشكل رقم (07) تطور كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2000-2015، والصادرات الجزائرية خلال نفس الفترة، ويظهر المنحنى أن صادرات الجزائر لا تتأثر اطلاقا بتدفقات الاستثمار الأجنبي اليها،

فالمنحنيين مستقلين تماما ولكل منها وتيرة مختلفة تماما ولا تشتركان في المنحى سوى عند سنة 2013 والتي عرفا خلالها انخفاضا ضئيلا ثم حادا سنة 2014 الى 2015، والذي يمكن رده الى الأزمة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري بانخفاض أسعار النفط.

الشكل رقم (08): تطور كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ومعدل النمو في الجزائر 2006-2015

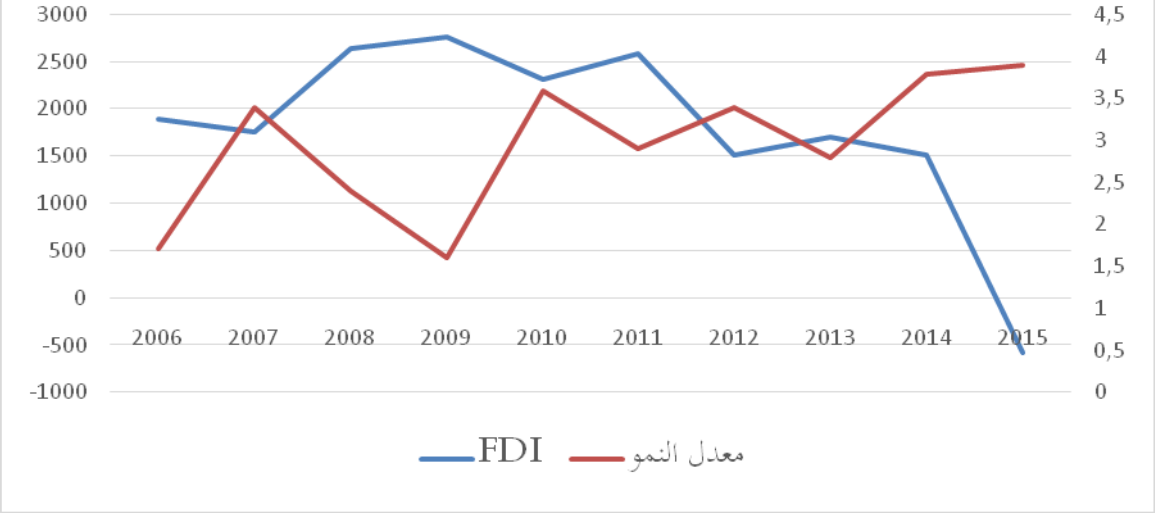

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من التقارير الرسمية لـ:

- معدل النمو: من الموقع الرسمي للبنك الدولي.
- FDI: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

يظهر الشكل رقم (08) تطور كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور معدل النمو خلال الفترة 2000-2015، ويظهر المنحنى أن معدل النمو في الجزائر لا يتأثر اطلاقا بتدفقات الاستثمار الأجنبي اليها، فالمنحنيين مستقلين تماما ولكل منها وتيرة مختلفة تماما ولا تشتركان في المنحى.

الشكل رقم (09): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتوظيف في الجزائر 2006-2015

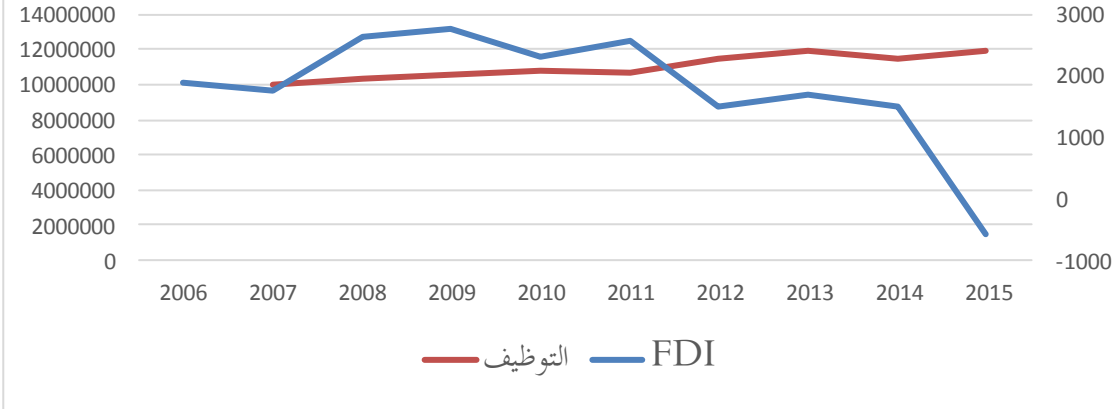

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات من التقارير الرسمية لـ:

- التوظيف: بنك الجزائر، تقارير حول التوظيف والبطالة في الجزائر، تقارير سنة 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.
- FDI: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

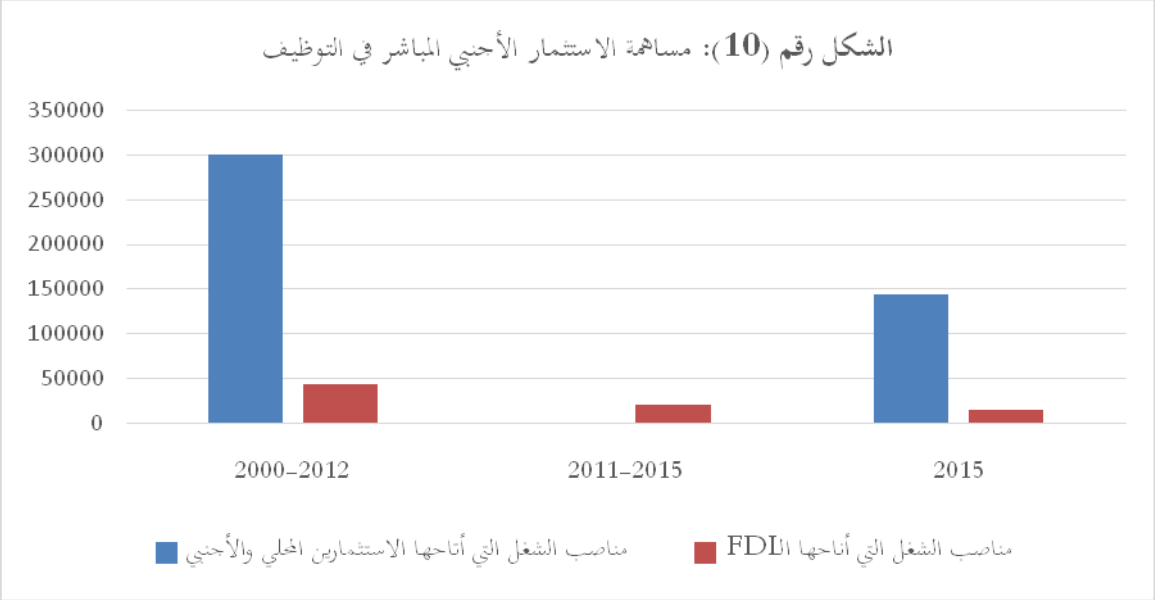

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات من:

- فيما يخص الفترة 2000-2012 وعام 2015: تم الاعتماد على معطيات www.andi.dz
- أما الفترة 2011-2015: فتم الاعتماد فيها على تقرير رسمي للمنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أفريل2016، وهو العدد الفصلي الثاني السنة الرابعة والثلاثون.

يظهر من خلال الشكل المساهمة المتواضعة للاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف مقارنة بالاستثمار المحلي حيث أنه وخلال الفترتين لم يرقى حتى الى نصف ما يوفره الاستثمار المحلي من المناصب حيث خلال الفترة 2011-2015 وفر الاستثمار الأجنبي المباشر 20702 منصب شغل في الجزائر وهي مساهمة متواضعة جدا مقارنة بطول الفترة (خمس سنوات)، وخلال سنة 2015 لوحدها تم تسجيل14591منصب شغل، ويعود ذلك إلى توجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إقامة المشاريع في قطاع المحروقات وتجاهل القطاعات الأخرى كذلك الى ضألة التدفقات الاستثمارية الواردة الى الجزائر كما تم اظهاره سابقا، غير أنه لا يمكن انكار هذه المساهمة التي تظل تمتص نسبة كبيرة للبطالة وهو ما يعود بالإيجاب سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية.

الخاتمة:

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا تلك الاستثمارات، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها. ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها.

إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات في هذا الصدد، وبالتاليتهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

النتائج والتوصيات:

من خلال هذه المداخلة التي تم فيها محاولة دراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية في الجزائر، اتضح لنا أن العلاقة النظرية قائمة عمليا، إذ أظهرت الدراسة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2006-2015، وعلى الرغم من صغر حجمه جدا بالنسبة للاستثمار المحلي، إلا أن التأثير الإيجابي قائم من خلال المساهمة في التشغيل وفي الناتج الوطني الخام وهو ما يدفعنا الى القول أن على الجزائر بذل مجهودات أكبر في تهيئة المناخ الاستثماري بها لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البها وتعظيم الاستفادة منه. وبناءا على هذا نقترح التوصيات التالية:

1- ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي .
2- محاربة الفساد وتوفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة .
3- توفير الاستقرار السياسي والأمني .
4- الزيادة في نفقات البحث والتطوير وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات ورفع الكفاءة الإنتاجية في شتى المجالات.
5- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
6- ينبغي تجنب سياسة الباب المفتوح على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية المباشرة أو المغلق. بل التوسط بينهما للاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر وفي نفس الوقت عدم الحاق الضرر بالمستثمرين المحليين والإنتاج المحلي الوطني.

الهوامش:

[i]- خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2015-2016، ص. 24.

[ii]- عدنان داوود محمد العذاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول العربية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015، ص.55.

[iii]- حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر: قضايا وتعاريف**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة 3، 2004، ص.3.

[iv]- خيالي خيرة، **مرجع ذكره**، ص. 6.

[v]- خيالي خيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص.07.

[vi]- سعد محمود الكواز وعمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص.3.

*- المناطق الحرة هي: جزء أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية وحالية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد (ومن هنا كان تسميتها منطقة حرة). من: منور أوسرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع بلارة)**، مجلة الباحث، عدد02، 2003، ص.41.

[vii]- مرغاد سناء، **تقييم سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (2000-2013)**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2015، ص.10.

[viii]- بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص.38.

[ix]- أمال تخنوني وبلالملاخسو، **الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعار "كيف يصبح الاستثمار الخاص الاجنبي في خدمة التنمية الوطنية" يومي: 18 و 19نوفمبر2015.

[x]- **نفس المرجع السابق.**

[xi]- سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010، ص.26.

[xii]- براهمية أمال وسلايمية ظريفة، **التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-يومي:21و22نوفمبر2006، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص.3.

[xiii]- خلود عاصم ومحمد ابراهيم، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص.245.

[xiv]- زريول أسامة، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013-2014، ص.29.**

[xv]- **نفس المرجع السابق**، ص. 32.

[xvi]- براهمية أمال وسلايمية ظريفة، **مرجع سبق ذكره**، ص.5-6.

[xvii]- أمال تخنوني وبلال ملاخسو، **مرجع سبق ذكره.**

[xviii]- بيوض محمد العيد، **مرجع سق ذكره**، ص.117.

[xix]- **نفس المرجع السابق**، ص ص.121-122.

*- أثر الاحلال: ويعني إحلال الاستثمارات الأجنبية محل الاستثمارات المحلية بسبب عدم قدرتها على المنافسة وهو الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي الذي لم يستطع مواكبة التطور التكنولوجي الذي تتمته به الشركات الأجنبية فتزول الشركات المحلية من السوق تدريجيا .

- أثر التكامل: الأثر التكاملي وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية مع قدرتها على إبداء منافسة عالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

[xx]- **نفس المرجع السابق**، ص.123.

[xxi]- جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة الجزائر المغرب**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015، ص.104.

[xxii] جمال بلخباط، **مرجع سبق ذكره**، ص.151.

*- كلّما كان المؤشر كبيرا كلّما كانت المعاملات شفافة أكثر.

** - كلّما كان المؤشر كبيرا كلّما المسيرين مسؤولين عن أنفسهم أكثر.

*** - كلّما كان المؤشر كبيرا كلّما للمساهمين الحق في المطالبة والدفاع عن حقوقهم أكثر.

**** - كلّما كان المؤشر كبيرا كلّما كانت حماية المستثمرين كبيرة.

[xxiii]- براهمية أمال وسلايمية ظريفة، **مرجع سبق ذكره**.

[xxiv]- **مشروع قانون المالية 2017: عدة إجراءات جديدة لصالح الاستثمار**، الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، http://www.aps.dz/ar/index.php ، تاريخ النشر 11 أكتوبر 2016، تاريخ الاطلاع 2016/11/28.

[xxv]- **إيكو ألجيريا" تكشف عن مشروع قانون المالية بالأرقام و التحليل"**، عن الموقع http://www.eco-algeria.com/ ، تاريخ النشر 7سبتمبر 2016، تاريخ الاطلاع 2016/11/28.